السياسة المالية العراقية وتأثيراتها في التنمية الاقتصادية المالية

The Iraqi Fiscal Policy And Its Effect On Economical Development

م.م. محمود صالح عطيه الجبوري
م.م زهيرحامد سلمان الزيدي
جامعة ديالى
كلية الادارة والاقتصاد
Ms_alattia@yahoo.com

Ass. Ins. Mahmood.S.A.aljbory
Ass. Ins Zuhier .H.S.alzaidi
University Of Dyala
College Of Administration &Economy
Zohir_hamid@yahoo.com

ملخص البحث:

ان السياسة الاقتصادية، وخاصة السياسة المالية تحتل أهمية استثنائية، في ظل الظروف الراهنة، حيث مركز الثقل في الميزانية للحركات الداخلية والخارجية هي عائدات النفط، ولا يخلو الأمر من صدمات العرض الخارجية السلبية أو الإيجابية، وتعتبر العلاقة بين السياسة المالية والتنمية الاقتصادية واحدا من المواضيع الأكثر اهتماما، هذه المسألة تأخذ أبعادا مختلفة ولكل انموذج من الدراسات المعتمدة وجهة نظره الخاصة حول تفسير زيادة التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، وما ترتب على ذلك من انتشار مظاهر التخلف وانعدام الخدمات من جراء سوء استخدام عائدات النفط في زيادة الإنتاج والإنتاجية في مختلف الأنشطة الاقتصادية على الرغم من كبر المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي كما حصل في بلدنا ،

وانخفاض دور القطاعات السلعية، والتشوهات في توزيع الدخل والثروة التي نتجت عن ضعف التنسيق بين القطاعات المختلفة .

المقدمة

لقد شهدت السياسة المالية او الاقتصاد المالي تطورا كبيرا في فكرته واهدافه ووسائله تبعا للتطورات الاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها المجتمعات الانسانية مع تطور مفهوم الدولة، من الدولة الحارسة الى الدولة التدخلية ومن ثم الدولة المنتجة ،ولم يقتصر هذا التطور واثره على السياسة المالية فحسب بل انعكس على مفهوم النظام المالي ،من هنا نقول ان السياسة المالية تمثل المراة العاكسة لدور الدولة في كل زمان ومكان ،وان النظم الاقتصادية المعاصرة على اختلاف نضرياتها أخذت على عاتقها تحقيق هدفها في الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع و رفع معدل النمو الاقتصادي والتسريع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتخصيص وتوزيع الموارد لإشباع الحاجات العامة، ولقد مرت السياسة المالية في العراق بمراحل متعددة في خطط اتخذتها الحكومات المتعاقبة وبحسب الظروف المحيطة في كل مرحلة بهدف تحقيق التوازن للاقتصاد العراقي الذي طالما عانى من تشوهات كبيرة بسبب الظروف الغير طبيعية التي عصف بالبلاد منذ تأسيس الدولة العراقية الى يومنا هذا والتي سنتاولها بإيجاز في بحثنا مع التركيز على المدة التي تلت الاحتلال الامريكي عام ٢٠٠٣ .

هدف البحث:

يهدف البحث الى التحقق من مدى استخدام أدوات السياسة المالية في العراق ودورها في خلق تنمية اقتصادية واجتماعية بعد عام ٢٠٠٣.

فرضية البحث:

يستند البحث الى فرضية مفادها، أن اجراءات السياسة المالية تسهم بشكل فاعل وكبير في رفع معدلات التنمية الاقتصادية.

منهج البحث:

أعتمد البحث في منهجه على الأسلوب الوصفي والتحليلي والاعتماد على كافة معطيات المنهجية العلمية بما في ذلك المنهجية الاستقرائية والاستنباطية مع الاستعانة بالبيانات الاحصائية لاستقصاء تأثيرات السياسة المالية في عملية التنمية الاقتصادية .

خطة البحث :

ولأجل الوصول الى هدف البحث والتحقق من فرضيتها فقد تم تقسيم الدراسة على ثلاثة مباحث رئيسة، فتناول المبحث الاول مفهوم السياسة المالية ،المبحث الثاني تناول ادوات السياسة المالية ،اما المبحث الثالث تناول مراحل السياسة المالية في العراق بالإضافة الى الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول:ـ مفهوم السياسة المالية

اولا : المفهوم الاصطلاحي

اشتق مصطلح السياسة المالية اساسا من الكلمة الفرنسية (Fisc) وتعني حافظة النقود او الخزينة(**طارق الحاج،١٩٩٩،ص٢٠١**) وان كان مفهوم السياسة المالية يجمع بين الحكومة واتجاهاتها السياسة وبين الجانب المالي المتمثل بالموازنة العامة ، ويعكس مفهوم السياسة المالية اهداف وتطلعات المجتمع الذي يعمل فيه ،وان الهدف الاساسي هو اشباع حاجات المجتمع العامة وتمويلها من موارد الموازنة

العامة، وقد ركز الاقتصاديون على المبادئ الاساسية للموازنة العامة وضمان توازنها ،لكن وبالنظر لان اختيار الحاجات العامة المطلوب اشباعها يتطلب من المسؤولين اتخاد قرارات وربما تكون القرارات تواجه اثارا متعارضة معها احيانا ،ومن هنا تدعو الضرورة لإيجاد صيغة فاعلة لخلق التوافقات والتوازنات وبالحقيقة انها تمثل الفكرة الاساسية لمفهوم المالية العامة او الاقتصاد المالي ،وعلى هذا الاساس يجب ان يكون المصطلح مرادفا لمصطلح المالية العامة كما في اللغة الانكليزية لكي يضم الإيرادات والنفقات العامة الحكومية وسياسات الدين العام والموازنة (**رفعت المحجوب،١٩٨٣،ص٤٢**) .

وتعرف السياسة المالية (بانها استخدام الموازنة للحصول على اهداف الاقتصاد الكلي المتمثلة ،بالاستخدام الشامل ،ونمو ثابت ومستقر في الاجل الطويل Long Term واستقرار المستوى العام للأسعار (**Parkin .2000.p632**).

ويعرف البعض السياسة المالية بانها حركة محصورة في الانفاق الحكومي او السياسة الضريبية المصممة لتوجيه الاقتصاد وليس ببساطة فكرة واحدة بل هي فكرتان (**Guell.2007.p126**)هما :.

ـ السياسة المالية الاختيارية(Discretionary Fiscal Policy) وتتكون من مجموعة من الاجراءات تتخذ في وقت المشكلة لتغير الاقتصاد في تلك اللحظة من حالة عدم التوازن الى الحالة الافضل.

ـ السياسة المالية غير الاختيارية (Nondiscretionary Fiscal Policy) وهي مجموعة سياسات مبنية في النظام لكي تؤدي الى استقرار الاقتصاد حينما يكون النمو سريعا جدا او بطيئا جدا.

ولعل السياسة المالية المناسبة للعراق على وفق الظروف الحالية يحتم استخدام الفكرة الاولى في مرحلة معينة لتحقيق هدف اعادة التوازن للاقتصاد العراقي رغم التشوهات الكبيرة التي تحتاج الى سياسه مالية قائمة على خطط طويلة الاجل .

ثانيا: أهداف السياسة المالية.

لما كانت الظاهرة المالية ترتبط ارتباطاً وثيقا بالعلاقات الاقتصادية الاجتماعية والسياسية السائدة في مجتمع معين بغض النظر عن درجة النمو الاقتصادي ، فأن معالم هذه الظاهرة تتضح في صورة نظام مالي معين تتحدد ابعاده ومعطياته في اطار هذه العلاقات عن طريق الحاجات العامة ووسائل اشباعها(**طاهر الجنابي ،١٩٩٠،ص٣٩**)، كما ان التطور لم يقتصر اثره في تحديد تعريف المالية العامة فقط وانما انعكس ذلك في مفهوم النظام ، فنقله من مفهوم الحياد الى السياسة المتدخلة والموجهة ثم الى التخطيط المالي (**عبد الرضا صاحب،٢٠٠٢،ص٧٣**)، لهذا فأن تتبع السياسة المالية عن طريق تطور المفاهيم التي قدمها الفكر المالي قديماً وحديثاً يساعد كثيراً على فهم الادوار والوظائف التي تقوم بها المالية العامة في الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة وفي التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية(**يسرى مهدي،١٩٩٥،ص٩**).

١ـ أهداف السياسة المالية في الاقتصادات الرأسمالية

الهدف الأول : تحقيق الاستقرار الاقتصادي

يتلخص بجانبين هما:- (**رضا القريشي،٢٠٠٥،ص٢٤**)

أ- السياسة المالية التوسعية.

ب- السياسة المالية الانكماشية.

وتستخدم السياسة الأولى (التوسعية) في معالجة حالة الكساد وجوهر هذه السياسة يتحدد عن طريق سبيلين هما زيادة الانفاق الحكومي أو بخفض الضرائب أو كليهما معاً ،اذ انه في حالة الكساد ينخفض الطلب على الاستهلاك وعلى الاستثمار، ويتعطل الجهاز الانتاجي، وتنتشر البطالة الاجبارية ويكون من الضروري ان تعمل السياسة المالية على رفع الطلب الفعال الى المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل عن طريق تخفيض الضرائب المفروضة على الدخول المخصصة للاستهلاك، وتخفيض الضرائب المفروضة على ارباح الاستثمارات من أجل رفع الميل للاستثمار، وكذلك رفع الضرائب على الارباح غير الموزعة والتي لم تستثمر(**رفعت المحجوب، ١٩٨٣،٢٨٤**) ،حيث ان الضرائب المباشرة تؤثر على الدخل القابل للتصرف،ومن ثم قدرة الفرد على الانفاق ، لذا فأن المتوقع في حالة الكساد أن تعمل الدولة على تقليص الضرائب ويشمل هذا التقليص تخفيض سعر الضريبة وزيادة إعفاءاتها، أما في حالة الاعتماد على الانفاق الحكومي لمعالجة الكساد فيكون عن طريق زيادة النفقات العامة.

أما السياسة الثانية (الانكماشية) ، فيكون من الضروري ان تعمل السياسة المالية في امتصاص الجزء الزائد من القوة الشرائية عن حاجة السوق أي حفظ الطلب الكلي الفعال بالمستوى الذي يحقق توازن التشغيل الكامل، وذلك عن طريق خفض الضرائب على الاستثمارات الجديدة في الصناعات الاستهلاكية، وكذلك رفع الضرائب على الدخول المخصصة للاستهلاك(**عادل الهندي، ١٩٨٢،ص١٤٨**).

مما تقدم يتضح ان الاستقرار الاقتصادي اصطلاح مزدوج يتضمن استمرار الاستخدام الكامل للموارد واستقرار الاسعار، وتحقيقها يعني تفادي كل حالات الكساد والتضخم(**عامر الدوري ،١٩٩٢،ص٦٢**).

الهدف الثاني: اعادة توزيع الدخل

الأدوات المالية لم تعمل على اعادة توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات الفقيرة، بل زادت الوضع سوءاً عن طريق ارتفاع نسبة الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك، والتي يقع عبؤها على ذوي الدخول المنخفضة، وتشجيع الطبقة الغنية ودعمها للرأسمال الخاص من اجل توفير فرص الاستثمار والتوسع فيه لقد استند الكلاسيك في عدم عدالة توزيع الدخول الى مبررات اقتصادية عديدة، منطلقين من فرضياتهم ،أن الكميات المدخرة تساوي الكميات المستثمرة بفعل سعر الفائدة، وان الاستخدام الكامل يتحقق بشكل طبيعي عند مستوى معين للدخل، الا أن التحليل الكنزي أثبت العكس من التحليل الكلاسيكي، اذ يشير الى ان الافراد يميلون الى زيادة استهلاكهم بزيادة دخلهم ولكن بنسبة أقل، ومن ثم فأن حجم الادخار يزداد بصورة مطلقة وبصورة نسبية، اي ان الميل الى الاستهلاك هو اقل من واحد، وان هذا القانون ينطبق في اقتصاد كلي، لذا فأن اي زيادة في الدخل تؤدي الى زيادة في الاستهلاك ولكن بنسبة اقل وهذا ما يؤدي الى استقرار النظام الاقتصادي.

كما وان السياسة المالية تؤثر في رغبات الافراد في الادخار، فهم سوف يقللون من نسبة دخولهم المخصصة للادخار في حالة توقعهم ان ضرائب عالية سوف تصيب ارباحهم واموالهم، كما وان حجم الاستهلاك والادخار سيتأثر عن طريق التغير في السياسة المالية، فاذا كان هدف واضعي السياسة المالية اعادة توزيع الدخول بشكل يحقق عدالة اكبر لصالح ذوي الدخول المنخفضة، وتخفيف حدة التفاوت في توزيع الدخول، وان حجم الاستهلاك سيرتفع وسينقص حجم الاستثمار حتماً، اذ ان المجتمع في هذه الحالة سينفق نسبة كبيرة من دخله لغرض اشباع حاجاته الاستهلاكية، مما يؤدي الى ان يهبط حجم الادخار الكلي(**خزعل البيرماني،١٩٦٨،ص١٤٨**). ،الا انه قد يحدث التعارض بين هدفي السياسة

المالية في اعادة توزيع الدخل القومي بغية تقليل التفاوت بين دخول الافراد الذي يؤدي بدوره الى زيادة المنافع التي يحصل عليها افراد المجتمع بين هبوط حجم الادخار الكلي والتوسع في الاستثمار، الا ان من واجب السياسة المالية التوفيق بين زيادة انتاج المجتمع وزيادة رفاهيته عن طريق قراراتها لتحقيق أهدافها الاقتصادية(**منيس اسعد،ص١٢٦).**

وأخيراً فان الهدف الاساس للسياسة المالية في البلدان المتقدمة هو الحفاظ على مستوى النشاط الاقتصادي بقصد تحقيق الاستخدام الكامل وضمان الحفاظ على الاستثمار الخاص ونموه.

٢ـ أهداف السياسة المالية في الاقتصادات النامية

ان تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية عموماً والسياسة المالية خصوصاً في هذه الاقطار يتمثل بالهدفين الآتيين:

الهدف الأول : تحقيق التنمية الاقتصادية

التنمية يمكن تعريفها على انها عملية احداث التغييرات البنيوية في الاقتصاد وفي العلاقات الاقتصادية الدولية فضلا عن الزيادة المستمرة في الدخل الفردي والتصاعد المستمر في الانتاج الفردي والاجمالي(**سيمون كورنتس،ص١٩).**

وقد يعد بعض الناس التنمية والنمو الاقتصادي مترادفين في المعنى الا انه يمكن استنتاج ان النمو الاقتصادي هو جزء من التنمية الاقتصادية لكون ان النمو يتضمن بصورة اساسية نمو الناتج القومي من دون حصول تغييرات مهمة واساسية في الجوانب الأخرى(**J.Hicks.1960.p30**) ،بينما تعني التنمية الاقتصادية اضافة الى نمو الناتج القومي عملية احداث تغييرات مهمة في المجالات المختلفة

الاقتصادية منها والاجتماعية والثقافية وحتى في المجالات التنظيمية والسياسية و التغلب على الفقر(**يسرى مهدي،١٩٩٥،ص٣٤**)، الا ان من جملة العوامل التي تقود التنمية للنجاح هو توفير الموارد اللازمة لعملية التنمية، غير ان معظم الاقطار النامية ذات دخل قومي منخفض، فهي تعاني من نقص كبير في رأس المال اللازم لتمويل عملية التنمية وضعف معدل الادخار المحلي فيها، ، ويمكن استخدام ادوات السياسة المالية لدعمها عن طريق الانفاق العام والايرادات العامة، ويتميز دور الانفاق العام عن طريق الاستثمار الحكومي المباشر في جميع المجالات التي تكون الركيزة الحقيقية لمسيرة التنمية، وعن طريق الوفورات التي يخلقها هذا الاستثمار يمكن تحفيز الاستثمار الخاص في الدخول الى ميادين لم يكن يدخلها من قبل، فعلى هذه البلدان تبني سياسة مالية اساسها الاعتماد على مصادر التمويل الداخلية مبنية على مدخرات المجتمع الحقيقية متجنبة فيها ظاهرة التضخم، ثم على التمويل الخارجي بغية تراكم رأس المال المغذي لعملية التنمية، غير ان التمويل الخارجي يتوقف على عدة عوامل من بينها ثقة الاقطار المقرضة ومتانة اقتصاد ذلك البلد واستقراره السياسي والاقتصادي (**عبد المنعم فوزي،١٩٦٧،ص٤٧**)، وتتوقف ايضا على شروط الاقراض، الا انه يمكن حصر التمويل الخارجي في نطاق وحدود إمكانية البلد في النهوض بعملية التنمية الاقتصادية وتوجهها الوجهة السليمة، اذ يستطيع البلد النامي استخدام ادوات السياسة المالية كالضرائب والاقتراض الحكومي، كأدوات ذات صفة توزيعية (Allocative) لتعزيز الادخار اولاً ولتوجيه الاستثمار باتجاه الوجهة الملحة للتنمية ثانياً، أما الادخارات فيمكن رفعها (اي زيادة معدلاتها) عن طريق الضرائب للحد من الاستهلاك، أو اللجوء الى الادخار الاجباري عن طريق التمويل بالتضخم ،اما التمويل بالعجز الذي يأخذ الاقتراض من الجمهور جانباً منه فيعد وسيلة أخرى لتعبئة الادخارات اولاً، ولتخفيف الضغوط التضخمية ثانياً،

لأنه يمكن ان يحد من السيولة، وترتبط بمسألة الدين الحكومي مسألة فنية وهي ادارة الدين على وفق طبيعة الظروف الاقتصادية السائدة، وتعد الحكومة في هذا المجال الاقدر في استثمار اموال الدين في المشاريع الكبرى الضرورية للتنمية، لكون ان القرض العام يكون منفذة الانفاق الحكومي والذي يمكن ان يسهم في توسيع الناتج القومي الاجمالي عن طريقين هما (**Hicks.1964.p295**):ـ

أ- توفير القاعدة الاقتصادية الاساسية للتراكم الرأسمالي وهي ذات طبيعة اقتصادية.

ب- يعمل الانفاق الحكومي على زيادة الطاقة الانتاجية، سواء بتهيئة العون لإقامة الصناعات الجديدة او تقديم افضل الطرائق الزراعية، أو المباشرة الفعلية للإنتاج والتجارة وبخاصة في المجالات التي لم يدخلها أحد بعد.

الهدف الثاني : إعادة توزيع الدخل القومي

ان الواقع السلبي لتوزيع الدخول في البلدان النامية يتطلب اعادة توزيعه لجملة اهداف اجتماعية واقتصادية، وتنصرف الاهداف الاجتماعية الى ان التوزيع العادل للدخول يعد وسيلة من وسائل تحقيق الاستقرار الاجتماعي بين شرائح المجتمع المختلفة اولاً، وتحقيق الاستقرار السياسي كانعدام الاحتجاجات والاضرابات والمظاهرات وغيرها ثانياً، وتكمن الاهمية القصوى لإعادة توزيع الدخل في تعزيز الطلب الكلي الفعال عن طريق رفع الدخل لذوي الدخل المحدود ، ومن ثم رفع الميل الحدي للاستهلاك، وتشجيع الحافز على العمل والانتاج، بما يعود في الاقتصاد ككل بفوائد توسعية عديدة.

ان السياسة الاقتصادية بصورة عامة والسياسة المالية بصورة خاصة تستطيع ان تلعب دوراً هاماً وبارزاً في اعادة توزيع الدخول بين الافراد عن طريق ادواتها والقيام

بالوظائف التي من شأنها ان تقدم الخدمات العامة، فأن فرض الضرائب، على الرغم من ضعف الجهاز الضريبي فإن غايتها تمويل المشاريع ذات النفع العام والتي من شأنها تقليل التفاوت ايضاً كالضرائب التصاعدية على ذوي الدخول المرتفعة والضرائب على التركات والهبات ووضع حد للملكية وضرائب المبيعات، وغيرها من الضرائب التي يمكن استخدامها بحسب ما تقتضيه مرحلة تكييف توزيع الدخول الشخصية(**دلاور علي،١٩٥٦،ص٢٢٤**).

المبحث الثاني :. ادوات السياسة المالية

يقصد بالسياسة المالية بأنها "استخدام أوعية الميزانية في تحقيق النمو المتوازن (**عناية غازي،١٩٨٥،ص١٥٩**)، كما تعرف بأنها "مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة، لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة"(**عبد الحميد عبد المطلب ،٢٠٠٣،،ص٤٣**) وتستخدم السياسة المالية في علاج الضغوط التضخمية لتلافي قصور السياسة النقدية في مكافحة الضغوط التضخمية بمفردها، على الرغم من النجاحات التي قد تحققها، مما يجعل من الضرورة استخدام وسائل السياسة النقدية والمالية جنبًا إلى جنب بهدف القضاء على الضغوط التضخمية التي يعاني منها الاقتصاد، وتحقيق معدلات تشغيل مرتفعة، والعمل على تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، وقد ساد استخدام وسائل السياسة النقدية في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى وذلك باعتبارها الأداة المناسبة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في البلدان الرأسمالية المتقدمة ، وتتمثل أدوات السياسة المالية فيما يأتي :-

١ـ الرقابة الضريبية:

تعد الضرائب من أهم أدوات السياسة المالية المستخدمة في علاج الضغوط التضخمية في الاقتصاد، حيث أن ظهور البوادر التضخمية الناجمة عن الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات بنسبة تفوق مقدرة العرض الحقيقي منها، نظرًا لبلوغ الاقتصاد مستوى التشغيل الكامل،او بسبب ضعف الجهاز الانتاجي في توفير السلع والخدمات المطلوبة مما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع(**سليمان مجدي ،٢٠٠٢،ص١١٤)**، اذ أن كل زيادة في الطلب لا يقابلها زيادة مناظرة في إنتاج السلع والخدمات. ولذا تلجأ الحكومة إلى تقييد الزيادة في حجم الطلب من خلال الزيادة في معدلات الضرائب الحالية أو فرض ضرائب جديدة، وذلك بهدف امتصاص القوة الشرائية الزائدة لدى الأفراد، مما يعمل على تخفيض حجم الإنفاق الكلي على السلع والخدمات وإعادة التوازن إلى الاقتصاد، وكذا تحقيق الدولة لفوائض مالية من خلال زيادة حصيلة الضرائب والتي توجهها الدولة لتمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والعمل على تخفيض معدلات الاستهلاك في مقابل الزيادة في معدلات الاستثمار المنتج.

وتلجأ الدولة إلى استعمال الضرائب بنوعيها المباشرة وغير المباشرة، وتستخدم الضرائب المباشرة من خلال رفع الضرائب على دخول الأفراد وأرباح المؤسسات أو التخفيض من حجم الإعفاءات أو فرض ضرائب على فئات لم تخضع من قبل للاستقطاعات الضريبية، حيث تؤدي تلك الإجراءات إلى انخفاض القوة الشرائية لدى الأفراد نتيجة انخفاض دخولهم النقدية الحقيقية، وكذا انخفاض الأرباح التي تحققها المشروعات الاستثمارية، مما يؤدي إلى تخفيض حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات، والانخفاض في استثمارات المشروعات، والذي يؤدي إلى انخفاض حجم الدخول التي تولدها تلك المشروعات ،مما يساهم في انخفاض حجم الطلب الكلي

على السلع والخدمات والتخفيف من حدة الضغوط التضخمية(**نايف الشيول ،١٩٨١،ص٥٤**)، كما تحدث الضرائب غير المباشرة أثرا فعالا في تخفيض حجم الطلب الكلي، من خلال فرض ضرائب مرتفعة على السلع والخدمات غير الضرورية، وبما يعمل على انخفاض الطلب عليها. وتجدر الإشارة إلى أن استخدام الضرائب تكون أكثر فعالية في الدول النامية، وذلك لأن تطبيقها لا يتطلب أسواقا مالية ونقدية متطورة كما هو الحال في السياسة النقدية، اذ أن الضرائب تكون مرتبطة بدخول الأفراد بصورة مباشرة وتؤثر على قدرتهم الشرائية، كما أن الضرائب غير المباشرة تتميز بسهولة جبايتها وغزارة حصيلتها، ومن الوسائل الهامة لعلاج التضخم في الاقتصاد (**علام سعد ،٢٠٠٣،ص٣٣٠**)، إلا أن الإفراط في فرض الضرائب وبصورة غير طبيعية يؤدي إلى التأثير على دخول الأفراد، مما قد يعمل على انتشار بعض الظواهر السلبية كالرشوة والتهرب من دفع الضريبة المفروضة على المشروعات الاستثمارية، هذا بالإضافة إلى إمكانية توقف بعض المشروعات الإنتاجية التي تعاني من انخفاض أرباحها نتيجة ارتفاع معدلات الضرائب المفروضة عليها بصورة تتعارض مع أهداف بقائها واستمرار نشاطاتها، مما يؤثر سلبًا في انخفاض حصيلة الدولة من الضرائب(**عبد الحميد عبد المطلب ،١٩٩٠،ص٤٤٠**).

٢ـ سياسة الإنفاق العام:

يعدّ الإنفاق الحكومي أداة مهمة من الأدوات المالية الرئيسة التي تستخدمها الحكومة من أجل إشباع الحاجات العامة وتحقيق أهداف المجتمع ، فضلاً عن أن الإنفاق الحكومي يمكن الحكومة من تسيير أجهزتها الإدارية ، إلاّ أن حجم ذلك الإنفاق يعكس الى حدٍ كبير فعالية الحكومة ومدى تأثيرها في النشاط الاقتصادي ، وبصورة عامة يعدّ الإنفاق الحكومي مقياساً نقدياً للسلع والخدمات التي تقدمها

الحكومة للمجتمع (**العبيدي ، ٢٠٠٦ ، ص١٤**) ،يقصد بالإنفاق الحكومي المصاريف التي تتحملها الحكومة خلال ممارستها لسلطة الحكم والأمر.

يمثل الإنفاق العام بشقية الاستهلاكي والاستثماري أهم مكونات موازنة الدولة، حيث يؤدي تضخم حجم العمالة في المؤسسات الحكومية إلى زيادة الإنفاق على الأجور والمرتبات في الميزانية العامة، كما تؤدي زيادة مبالغ الدعم الذي توجهه الدولة لتوفير السلع الضرورية لمواطنيها بأقل من تكلفتها الحقيقية ، ومبالغ المساعدات النقدية المخصصة للأسر الفقيرة لمواجهة الزيادة في نفقات المعيشة إلى زيادة حجم الإنفاق العام. ويترتب على تزايد حجم الإنفاق العام في ظل محدودية الموارد المالية للدولة حدوث عجز في موازنة الدولة ، وتفاقم معدلات العجز من سنة لأخرى ، والذي يؤدي بدوره إلى تفاقم الضغوط التضخمية في الاقتصاد ، كما أن وجود التضخم يؤدي إلى زيادة العجز في موازنة الدولة(**عبد الحميد عبد المطلب ،١٩٩٠،ص٣١١**)، وتمثل النفقات الاستثمارية جانبًا هامًا في موازنة الدولة، وخاصة في البلدان

النامية والتي توجه جزءًا مهماً من مواردها المالية لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بتجهيز البنية التحتية كالطرق والسدود وشبكات المياه والصرف الصحي وغيرها من الخدمات الأساسية التي تعاني البلدان النامية من محدوديتها على الرغم من أهميتها .

ويتم استخدام سياسة الإنفاق العام كإحدى أدوات السياسة المالية بهدف الحد من تفاقم الضغوط التضخمية في الاقتصاد، من خلال ضغط الإنفاق العام بهدف خفض حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات(**سليمان مجدي ،٢٠٠٢،ص١١٤**)، وذلك لأن خفض الإنفاق العام يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، والذي

يؤدي بدوره إلى انخفاض مستويات الدخول التي تولدها تلك النفقات وبالتالي انخفاض مستويات الطلب الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد، مما يساهم في تحقيق الاستقرار النسبي في مستويات الأسعار. ويؤدي ضغط الإنفاق الاستثماري دورًا بارزًا في التأثير على مستويات الطلب الكلي وخاصة في البلدان المتقدمة، وذلك نتيجة لوجود بنية تحتية قوية وضخامة المشروعات (الاستثمارية التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والتي تعتمد في تمويلها على استثمارات القطاع الخاص ومن ثم يقل اعتمادها على التمويل الحكومي فيما عدا المشروعات الاستثمارية الضخمة التي تتطلب موارد مالية كبيرة يعجز القطاع الخاص عن توفيرها، أو تلك المشروعات التي تقل أرباحها ويغلب عليها الطابع الخدمي والاجتماعي، ومن ثم تعمد البلدان المتقدمة إلى تخفيض حجم إنفاقها على المشروعات الاستثمارية بهدف الحد من تفاقم الضغوط التضخمية .

إلا أن تخفيض الإنفاق على المشروعات الاستثمارية بهدف الحد من الضغوط التضخمية يعد محدود الفعالية في البلدان النامية، وذلك بسبب ما تعانيه تلك البلدان من انخفاض حجم المشروعات الاستثمارية، وبخاصة في مجال البنية التحتية الضرورية اللازمة لنجاح عملية التنمية الاقتصادية، والتي تتطلب زيادة حجم الإنفاق على المشروعات الاستثمارية في تلك البلدان، والعمل على زيادة المخصصات المالية في ميزانية الدولة لتمويلها بما يخدم عملية التنمية الاقتصادية فيها.

٣ـ سياسة القروض العامة (الدين العام):

تعد سياسة القروض العامة من أكثر أدوات السياسة المالية فعالية في علاج التضخم في البلدان المتقدمة التي تعاني من تفاقم حدة الضغوط التضخمية، وتقوم هذه السياسة على أساس تحويل القوة الشرائية الزائدة لدى الأفراد ووحدات القطاع

الخاص إلى الحكومة بغرض استخدامها في تمويل الإنفاق العام(**عناية غازي ،١٩٨٥،ص١٦٩**). وتعتمد الحكومة في تحويله للموارد المالية من الأفراد ووحدات القطاع الخاص إلى خزينة الدولة عن طريق عقد القروض وطرح الأسهم والسندات للاكتتاب فيها من قبل الجمهور، بحيث تؤدي هذه السياسة إلى سحب جزء من القوة الشرائية لدى الأفراد والمؤسسات المالية غير المصرفية، والذي ينعكس أثره في تخفيض حجم الطلب الكلي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية، وذلك بهدف خفض الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات والتي تفوق مقدرة العرض الحقيقي لجهاز الإنتاج المحلي، وبما يعمل على تخفيض فائض الطلب بهدف إعادة التوازن إلى الاقتصاد القومي وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار(**نبيل الروبي،٢٠٠١،ص٤٤١**) ،ويتوقف نجاح سياسة القروض العامة على مدى انتشار الوعي الادخاري لدى الأفراد والمؤسسات، وارتفاع متوسط الدخل الفردي والحوافز التي تمنحها الحكومة لزيادة المدخرات كالإعفاءات الضريبية على العوائد التي تحققها تلك المدخرات، بالإضافة إلى أسعار الفائدة عليها(**نايف الشبول،١٩٨١،ص٥٦**). ويتوقف نجاح سياسة القروض العامة في تحقيق أهدافها في مكافحة الضغوط التضخمية في الاقتصاد بالاعتماد على مصدرها. وهنا يجب التفريق بين نوعين من القروض :

ا- القروض الحقيقية:

تنشأ هذه القروض عن طريق الاقتراض من الأفراد ووحدات القطاع الخاص من خلال الاكتتاب في سندات القروض العامة، وتمثل تلك المدخرات جزءًا من القوة الشرائية الحالية في الاقتصاد وبالتالي تؤدي إلى حدوث انخفاض في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

ب ـ القروض التضخمية:

تنشأ هذه القروض عن طريق الاقتراض من الأفراد والمؤسسات غير المصرفية من خلال الاكتتاب في سندات القروض العامة، غير أن تلك المدخرات تكون ناتجة عن الزيادة في كمية النقود من خلال التوسع النقدي أو الائتماني(**نبيل الروبي ،٢٠٠١،ص٤٤٢**)، وبالتالي تؤدي إلى مزيد من التضخم، وذلك على اعتبار أن هذه القروض لم تساهم في امتصاص القوة الشرائية الزائدة لدى الأفراد والمؤسسات، كونها موّلت من خلال إصدارات نقدية جديدة ،تساهم في زيادة الضغوط التضخمية في الاقتصاد(**عناية غازي ،٢٠٠٣،ص١٧٠**).

٤ـ سياسة الرقابة على الأجور

الارتفاعات في مستويات الأسعار تعتبر بمثابة انعكاس للزيادة في معدلات الأجور، وبصورة خاصة عند زيادة معدلات الأجور بنسبة تفوق الزيادة في معدلات الإنتاجية، مما يزيد من حدة الضغوط التضخمية في الاقتصاد، ويحدث ذلك عند قيام الدولة بزيادة معدلات الأجور أو خلق فرص عمل لاستيعاب العاطلين من حاملي المؤهلات الجامعية بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية، دون أن يصاحب تلك الزيادة في الدخول زيادة في الإنتاجية، مما يولد قوة شرائية زائدة تساهم في زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات بنسبة تفوق مقدرة الجهاز الإنتاجي، مما يزيد من حدة الضغوط التضخمية في الاقتصاد وارتفاع في مستويات الأسعار المحلية(**اميرة البسيوني،١٩٧٩،ص٢٤**). كما تلعب الضغوط التي تمارسها النقابات العمالية او المطالبات الشعبية دورًا بارزًا في تفاقم الضغوط التضخمية ،من هنا الضرورة تقتضي حتمية التدخل الحكومي لوضع حد للارتفاعات الخاصة في لولب الأسعار والأجور، وتحقيق التوازن في الاقتصاد القومي من خلال وضع الضوابط التي تكفل تحقيق

علاقة تناسبية بين كلا من الزيادة في معدلات الأجور والإنتاجية، بحيث تتناسب الزيادة في معدلات الأجور مع الزيادة في معدلات الإنتاجية، وبما يكفل تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار(**عناية غازي ،١٩٨٥،ص١٧٨**).

المبحث الثالث:. مراحل تطور السياسة المالية في العراق واثارها التنموية

من الطبيعي ان ترتبط السياسة المالية وتكتسب اهميتها الاستثنائية من السياسة الاقتصادية في اقتصاد كالاقتصاد العراقي الريعي(احادي الجانب) اذ ان الايرادات النفطية تشكل مركز الثقل في الموازنة العراقية ،وان الشيء الملفت للنظر في السياسة الاقتصادية في بلدنا هي الضبابية والدور الغير واضح للسياسة المالية سوآءا في استخدام الايرادات النفطية وما يترتب علية من شيوع مظاهر التخلف والامية والتي غادرنها منذ الثمانينات من القرن المنصرم والفقر المدقع وتدهور مستوى الانتاج والانتاجية في مختلف القطاعات الاقتصادية ،وللوقوف على مظاهر الاقتصاد العراقي لابد من تقديم استعراضا لتلك المراحل وبشكل موجزا.

اولا :.مراحل تطور السياسة الاقتصادية في العراق

لقد مرت السياسة الاقتصادية والمالية في العراق بمراحل متعددة ،لكننا سنحاول ان نجملها بثلاث مراحل وعلى اشكل الاتي :.

١ـ المرحلة الاولى (١٩٢١ـ١٩٦٨)

ان هذه المرحلة تتضمن اربع حقب اساسية تأرجحت فيها السياسة الاقتصادية من اقصى اليمن الى اقصى اليسار من الطابع الاقتصادي الليبرالي الى الاقتصاد الشمولي منذ بداية الستينات من القرن الماضي وعلى الشكل الاتي :.

ا- حقبة سيادة الاقتصاد الحر ،وهي الفترة المحصورة بين (١٩٢١ـ١٩٥١) والتي ركزت على دعم القطاع الخاص عن طريق الاعفاءات الضريبية وتخفيض معدل الفائدة على القروض وتقديم المنح والتسهيلات الائتمانية ،وان النشاط الحكومي ينصرف الى حماية الملكية الخاصة وصيانتها ،وان دور الدولة الاقتصادي كان ضعيفا (**سالم النجفي ،٢٠٠٤،ص٢٢٥**)

ب - حقبة ظهور ملامح الاقتصاد الريعي (١٩٥١ـ١٩٥٨) وهي الفترة التي تغيرت فيها انماط العقود النفطية من الامتياز التقليدي الى نمط المناصفة في الارباح في

عام (١٩٥١) وقد وفرت هذه الاتفاقية زيادة كبيرة في العوائد النفطية الامر الذي شجع الحكومة على زيادة النفقات التشغيلية والاستثمارية ، والتعليم وغيرها من المجالات .**(فلاح علي، شبكة المعلومات)**

ج ـ اما الحقبة الثالثة وكانت مدتها اقل من خمسة سنوات(١٩٥٨ـ١٩٦٣) والتي تمثلت في فك ارتباط الدينار العراقي من الباوند الاسترليني واصدار قانون الاصلاح الزراعي وقانون النفط ويمكن اجمال اهم التطورات الاقتصادية 'اصدار قانون الاصلاح الزراعي و واستحداث وزارة التخطيط ، وتوسيع دور الدولة في التنمية الاقتصادية والاهتمام في توسيع مساهمة القطاع النفطي في الناتج الاجمالي وليصل الى (٧٠%) **(عبد المنعم السيد علي،١٩٩٦،ص١٣٨)**

دـ اما الحقبة الرابعة وهي حقبة التغيرات السياسية (١٩٦٣ـ١٩٦٨) وقد تمثلت في تغيرات مهمة في القيادات السياسية حرمت البلد من ديمومة واستقرار الخطط الاقتصادية مما نجم عنها اخفاق في معدلات تنفيذ اهداف الخطط والتي وضعتها الحكومة ومجلس الاعمار (**.2007. Z .Sabri شبكة المعلومات الدولية**)ان ما تمخضت علية هذه الحقبة وهو زيادة الاعتماد على الاقتصاد الريعي وارتفاع نسبة مساهمة الصادرات النفطية الى اجمالي الصادرات الى (٨٠%) كما ازدادت نسبة الاستهلاك العام والخاص المقرر في خطة الاعمار وهي (٧٤%) الى (٨٧%) **(عباس النصراوي ،١٩٩٥،ص٧٥)** .

٢ـ المرحلة الثانية (١٩٦٨ـ٢٠٠٣)

تتمثل هذه المرحلة بالهيمنة والسيادة التي تكاد تكون المطلقة للدولة ومع وجود هامش ضئيل لدور القطاع الخاص ،وسيادة الاقتصاد الريعي ،والسياسة الاقتصادية التقييدية ،وتبني اجراءات مالية ونقدية للحد من مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ، لأجل تمهيد الطريق لهيمنة القطاع العام ،مما انعكس سلبيا على تنفيذ الخطط الاقتصادية السابقة ،وتراجع نسب تنفيذ الخطة في عموم القطاعات الاقتصادية باستثناء الإدارة العامة والدفاع **(عباس النصراوي،١٩٩٥،ص٧٣)** ومن ثم عاش العراق فترة رخاء لسنوات معدودات تمتد من (١٩٧٥ـ١٩٧٩) ،وثم يدخل العراق في اتون ثلاث حروب ضروس وحصار جائر كلف العراقيين الكثير و لحق الدمار كل البنى الاقتصادية ،ولقد قدر صندوق النقد الدولي قيمة الموجودات والاصول العراقية التي دمرت خلال حرب الخليج ب(٢٣٢) مليار دولار ،وهذا يعادل اكثر من (٢٠)مرة الموازنة العراقية منذ تأسيس الحكومة الوطنية العراقية الى عام

(٢٠٠٣) والمقدرة ب(١٨)مليار دولار ،لقد لحق التخلف والارباك كل شيء، حتى ان العراق وضع في مقايس التنمية البشرية بالتسلسل (٨٠) وبلغ الرقم الدليلي للتنمية البشرية بحدود(٠,٥٩) وجاء التصنيفات وفق مؤشرات التنمية الانسانية الدولة رقم (١١٠) في عقد التسعينات ،وضمن تقرير التنمية البشرية لعام (٢٠٠٠) فضلا عن انخفاض الناتج الاجمالي من (٦٦,٢) مليار دولار في عقد الثمانينات الى قرابة (٣١,٨)مليار دولار ومن ثم الى (٢٦)مليار دولار في بداية الالفة الثالثة .

٣ ـ المرحلة الثالثة (٢٠٠٣ـ٢٠١٢)

لقد شهدت هذه المرحلة تحولات جذرية في بنية النظام العراقي سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ،اذ تحول الاقتصاد الى اقتصاد ذات التوجه الليبرالي الحر(اقتصاد السوق) والذي تتحكم به قوى العرض والطلب ،والدعوة الي خصخصة القطاع العام ،وعلى الرغم من التشوهات التي سادت الاقتصاد العراقي في المرحلة الاولى ولازالت بعض الاثار قائم، لكننا نامل ان نتجاوز عبور مراحل الفساد الاداري والرشوة وعدم الشعور بالمسئولية والفوضى الامنية ،الى مرحلة الاستقرار والبناء والنزاهة والتوجه الصحيح نحو التنمية الاقتصادية،والجدول رقم (١) يظهر حجم الزيادة المستمرة في الناتج المحلي الاجمالي وبالاسعار الثابتة وخاصة بعد عام ٢٠٠٣.

جدول (١) الناتج المحلي الاجمالي للعراق بالأسعار الثابتة للسنوات(٢٠٠٠ـ٢٠١٣) ترليون دينار

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (GDP) ترليون دينار	السنوات	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (GDP) ترليون دينار
٢٠٠١	٤٣٣٣٥,١	٢٠٠٧	٤٨٥١٠,٦
٢٠٠٢	٤٠٣٤٤,٩	٢٠٠٨	٥١٧١٦,٦
٢٠٠٣	٢٦٩٩٠,٤	٢٠٠٩	٥٤٧٢٠,٨
٢٠٠٤	٤١٦٠٧,٨	٢٠١٠	٥٧٩٢٥,٩
٢٠٠٥	٤٣٤٣٨,٨	٢٠١٢	١٩٦٧٥٠,٧
٢٠٠٦	٤٧٨٥١,٤	٢٠١٣	٢٢٤٦١٧,٧

المصدر :. الجدول من عمل الباحثين على وفق المعلومات ادناه :

١ـ وزارة المالية ،دائرة الموازنة للسنوات(٢٠٠٠ـ٢٠١٠) ٢ـ موقع وزارة التخطيط ،للسنوات (٢٠١٢،٢٠١٣) وبالدولار وبسعر صرف متوسط (١١١٧) دينار لكل دولار.

ثانيا :. تقيم السياسة المالية العراقية في ضوء التحولات المعاصرة

كما اسلفنا ان السياسة المالية تمثل الاستخدام الامثل لأوعية الموازنة العامة لتحقيق على اهداف الاقتصاد الكلي المتمثلة ،بالاستخدام الشامل ،ونمو ثابت ومستقر في الاجل الطويل Long Term واستقرار المستوى العام للأسعار، وأن اوعية الموازنة العامة هي بالتأكيد النفقات والإيرادات العامة ،وان جوهر السياسة المالية في البلدان النامية هو إعادة توزيع الدخول لتقليل الفوارق الطبقية والسعي لتحقيق معدلات مرموقة في النمو الاقتصادي ،من اجل الانطلاق لتحقيق تنمية اقتصادية ،وتنمية اقتصادية مستدامة التي يبحث فيها الاقتصاديين المعاصرين ،ولأجل الوقوف على ما وصلت الية السياسة المالية العراقية سنستعرض التطور الهيكلي للموازنات العراقية على مدى اكثر من عقد من الزمن ،اذ نلاحظ ان موازنة العراق في عام (٢٠٠٠) بلغت (١٤٩٨٧٠٠) مليار دينار عراقي وارتفعت الى (٣١٥٢١٤٢٧) مليار دينار الى(١٣٨٤٢٤١١٢)مليار دينار في هذا العام (٢٠١٣) وكما مبين في الجدول الاتي:

جدول (٢) الموازنات العامة لدولة العراق (٢٠٠٠-٢٠١٣) مليار دينار

السنة	الايرادات العامة	النفقات العامة	الفائض او العجز
٢٠٠٠	١١٣٣٠٣٤	١٤٩٨٧٠٠	٣٦٥٦٦٦_
٢٠٠١	١٢٩٨٢٤٦	٢٠٦٩٧٢٧	٧٨٠٤٨١ _
٢٠٠٢	١٩٧١١٢٥	٢٥١٨٢٨٥	٥٤٧١٦٠ _
٢٠٠٣	١٥٩٨٥٥٢٧	٤٩٠١٩٦١	١١٠٨٣٥٦٦
٢٠٠٤	٣٢٩٨٨٨٥٠	٣١٥٢١٤٢٧	١٤٦٧٤٢٣
٢٠٠٥	٤٠٤٣٥٧٤٠	٣٠٨٣١١٤٢	٦٩٠٤٥٩٨
٢٠٠٦	٤٩٠٩٨٨٣٩	٤٠٣٢٣٤٠٠	٨٧٧٥٤٣٩
٢٠٠٧	٥٢٠٤٦٦٩٨	٣٣٥٤٥١٤٣	١٨٥٠١٥٥٥
٢٠٠٨	٨٠٢٥٢١٨٢	٥٩٤٠٣٣٧٥	٢٠٨٤٨٨٠٧
٢٠٠٩	٥٥٢٠٩٣٥٣	٥٢٥٦٧٠٢٥	٢٦٤٢٣٢٨
٢٠١٠	٦٩٥٢١١١٧	٦٤٣٥١٩٨٤	٥١٦٩١٣٣
٢٠١١	٧١٩٢٠٦١٠	٩٦٧٦٢٤٤٢	٢٤٨٤١٨٢ _
٢٠١٢	٩٤٤٣٦٧٢٠	١١٧١٢٦٣٢	١٤٨٥٤٣٦ _
٢٠١٣	١١٩٢٩٦١٢٢	١٣٨٤٢٤١٢٣	١٩١٢٧٨٥ _

المصدر: ١ـ وزارة المالية ،دائرة الموازنة للسنوات (٢٠٠٠ـ٢٠١٠)

٢ـ شبكة المعلومات للسنوات (٢٠١١ـ٢٠١٣)

على وفق ما تقدم لابد ان نوضح بعض المؤشرات الاساسية للسياسة المالية والمتضمنة توفير الامكانيات وتحليل بعض المتغيرات الاقتصادية التي تسهم في معرفة الخطوط العريضة للسياسة المالية لدولة العراق .

١ـ السياسة المالية وظروف التحول الى اقتصاد السوق (٢٠٠٣ـ٢٠١٣)

بدأً الاهتمام الجدي ببرنامج اعمار العراق في حزيران عام (٢٠٠٣) في الاجتماع الذي عقد في نيويورك ،وقد انجزت دراسة لتخمين الحاجات المالية للعراق من قبل الامم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ،ومن ثم حددت قطاعات رئيسية لتكن موضوعا للأعمار وهي (الصحة والتعليم والكهرباء ،والمياه ،والنقل ،والبيئة ،والنفط ،والعلوم والتكنلوجيا) وكان لسلطة الائتلاف اليد الطولى لتحديد الحاجات المالية ،وقد تم التركيز للتمويل على مصدرين ((الامكانيات الداخلية ،والامكانيات الخارجية) لأجل تحقيق الاهداف المصممة لعملية الاعمار لابد من مواجهة التحديات المالية بالإضافة للتحديات الامنية والادارية على وفق الاتي :.

ا ـ **الامكانيات المادية** ،تكمن الاهمية الاساسية للتمويل في عملية الاعمار كونها العصب الاساسي للتنمية الاقتصادية ، وهذه الامكانيات تتضمن مصدرين

(١). الامكانيات الداخلية ، بقدر ما يتعلق الموضوع بالإمكانيات المالية الداخلية للعراق فهي متوفرة على المدى البعيد وليس المدى القريب وان عملية الاعمار تتطلب امكانيات عاجلة وانية وليس بغريب على احد المصائب التي المت بهذا البلد من حروب ومديونية وبرنامج التعويضات والدمار الذي احتل كل مفاصل الاقتصاد العراقي ،وبشكل عام فان القطاع النفطي الممول الاول لإعادة الاعمار ،وتشير التقارير ان العراق بحاجة الى (١٠٠) مليار دولار لبرنامج الاعمار العاجل ،لكن الدلائل تشير الى ان الانفاق على اعادة الاعمار لم تتجاوز(٠,٧) مليار دولار عام (٢٠٠٤) ولتصل الى (٥,٤)مليار دولار عام (٢٠٠٦) وقد انعكست التخصيصات المالية على الاستثمارات القطاعية وبمسار متصاعد **(وزارة المالية و وزارة التخطيط ،دائرة المحاسبة ٢٠٠٤ـ٢٠٠٧)**

(٢) الامكانيات الخارجية ،في دراسة اعدها البنك الدولي للتقديرات المالية لبرنامج اعادة الاعمار الى زهاء (٣٥,٥) مليار دولار للسنوات (٢٠٠٤ـ٢٠٠٧) وان (٦٨%) من هذا المبلغ مخصص لخصخصة قطاع الخدمات ،اما النسبة الباقية من المبلغ فهي موجهة الى اعمار قطاع الكهرباء والاقطاعات الاخرى وتقدر ب(١٢,٢) مليار دولار ،اما قطاع التعليم فقد قدرت احتياجاته ب(٥٥٥)مليون دولار لتأهيل مدارس قائمة تقدر ب(١٠٨٠)مدرسة وبناء زهاء (٤٥٠٠) مدرسة جديدة والتقديرات للقطاع الصحي وصلت الى (١,٦)مليار

دولار وقطاع النقل والمواصلات وصلت التقديرات الى(٢٠٣٠،١٣٧٩) مليار دولار لكل منهما على التوالي (**محمد المعموري ،٢٠٠٥،ص١٤**) ،وقد احتلت الولايات المتحد المرتبة الاولى بتقدم المنح للعراق ومن ثم اليابان بواقع (١٨,٥،٥)مليار دولار لكل منهما اما على مستوى المؤسسات فكان البنك الدولي في المرتبة الاولى (**الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات ،٢٠٠٦،ص١٩٨**)

ب ـ **التحديات الامنية والادارية** ،من البديهي ان نعرف ان الامكانيات المالية لم تعد شرطا ضروريا ومهما كان حجمها ومصدرها ،ولم تؤدي دورها بقوة وفاعلية في غياب الاستقرار الامني ،لقد كان العراق بعرضه وطوله فاقدا للسلم الاهلي وان المرافق العامة عرضة للتخريب والنهب والهجمات المسلحة بما فيها الطاقة الكهربائية ومعامل مياه الشرب ،الامر الذي حدى بالحكومة الى توجه المساعدات والاعانات والقروض الى مسار تحقيق الامن المفقود وعلى سبيل المثال كانت التخصيصات في موازنة (٢٠٠٤) للقطاع الامني تشكل (١٨%) من اجمالي الموازنة ،ولتزداد الي (٢٨%) في موازنة (٢٠٠٥) وهذا على حساب تخفيض التخصيصات للقطاع الصحي والتربوي والخدمي (**اوفر اوزلو،٢٠٠٦،ص١٢٣**).

اما التحديات الادارية ،فتتمثل بالاتي :.

(١) طبيعة الجهة المسؤولة عن الاشراف والتنظيم لحملة اعادة اعمار العراق هل هي الحكومة ام الامم المتحدة ام حكومات دول اجنبية .

(٢) مسؤولية توزيع الاعانات والمساعدات المالية على القطاعات الاقتصادية .

(٣) الاثر الكبير لموجات الفساد الاداري والرشو والتزوير المحسوبية والشغف المفرط لإشباع الجوع المتراكم وانخفاض الوازع الديني ومخافة الله وعدم الشعور بالمسؤولية وضعف في الحصانة الوطنية عوامل اثرت بشكل سلبي على تنفيذ السياسات المالية .

٢ـ واقع السياسة المالية للعقد الثاني من الالفية الثالثة.

ان معظم دول العالم لا تقوم بعملية التطابق بين الاهداف الاقتصادية والاجتماعية عند تحديد الاطر العامة للسياسة المالية في هذ البلد او ذاك ،لاختلاف ظروف كل بلد من البلدان ،ومن ثم تتعدد وتتأثر اشكال التوازن الاقتصادي والاجتماعي ،ولقد

بنيت موازنات العراق من البداية وحتى الموازنات (٢٠١٠-٢٠١٣) على جملة من الافتراضات والاسس والمبادئ وهي :

(١) **الاسس والمبادئ للموازنات العامة .**

هناك جملة من الاسس والمبادئ العامة للموازنات العراقية من اهمها الاتي :.

ا ـ اعطاء الاولوية لتحقيق الامن ومستلزمات السلم المدني والاستقرار.

ب ـ بناء القدرات الذاتية للوزارات والمؤسسات والدوائر والهيئات والشركات العامة لتمكينها لتقديم الخدمات للمواطنين .

ج ـ العمل على تحسين القدرات التنفيذية للوزارات والدوائر المذكورة في الفقرة (ب).

د ـ السعي الى تحقيق التوازن بين الايرادات والنفقات لأننا نعتمد على الاقتصاد الريعي المعرض لحالات المد والجزر في السوق النفطية.

هـ ـ تحقيق معدلات في النمو الاقتصادي ،والتوسع في عملية الاعمار وتطوير البنى التحتية وتقديم الخدمات العامة وتوفير المناخ المناسب لجذب الاستثمارات .

و ـ التركيز على تحسين القدرات في مجالات الامن والدفاع الوطني والنفط والكهرباء والبيئة والضمان الاجتماعي ،

ز ـ العمل على تنشيط دور القطاع الخاص ليكون المحور الاساسي في عملية التنمية الاقتصادية.

ح ـ تعزيز قدرات الاجهزة المسؤولة على متابعة وجباية الايرادات العامة وامكانية تنوع الايرادات وتفعيل قانون التعريفة الجمركية والرسوم والاجازات والتراخيص والغرامات والاتاوات وتفعيل دور الهيئة العامة للضرائب .

(٢) **الافتراضات الاساسية لأنموذج من الموازنات العراقية** ، وسنعتمد على الموازنات الاكثر حداثة وهي (٢٠١٢-٢٠١٣) وعلى وفق الجدول ادناه .

جدول (٣) الافتراضات الاساسية للموازنة (٢٠١٢-٢٠١٣)

الافتراضات الاساسية الموازنة عام ٢٠١٢	**الافتراضات الاساسية لموازنة عام ٢٠١٣**
١- سعر النفط ٨٥ دولار للبرميل الواحد	**٩٠ دولار**
٢-معدل التصدير ٢,٦ مليون برميل	**٢,٩ مليون برميل**
٣- سعر صرف الدولار مقابل الدينار ١١٧٠	**١١٦٦ دينار لكل دولار**
٤- مؤشر اسعار المستهلك ٥%	**٧,٥%**
٥- الناتج الاجمالي بالأسعار الجارية ١٣٨,٨٧٩ مليار دولار	**١٩١,٩٨١ مليار دولار**
٦- عدد السكان ٣٢,٣٦١ مليون نسمة	**٣٤,٤١ مليون نسمة**

المصدر : الجدول من اعداد الباحثين على ضوء بيانات وتقديرات وزارة المالية عن الموازنات العراقية للعامين ٢٠١٢و٢٠١٣.

٣- اوعية السياسة المالية ودورها التنموي .

لاشك ان الجوهر الاساسي للسياسة المالية يتمثل في الايرادات العامة والنفقات العامة وسنحاول في هذا المطلب التركيز على الموازنة العامة للسنوات (٢٠١٢-٢٠١٣) على وفق الاتي :

ا- الايرادات العامة ، قدرت الايرادات العامة ب(١٠٢,٣٢٦) ترليون دينار لموازنة عام (٢٠١٢) ،اما الرقم المقدر للإيرادات العامة لموازنة عام (٢٠١٣) ب(١١٩,٢٩٦) ترليون دينار وان المصادر الاساسية للإيرادات هي الاتي :.

(١) المصدر الرئيسي للإيرادات العامة يتأتى من الإيرادات النفطية التي تشكل اكثر من (٩٢%)، وهذا يعني أن تقديرات الإيرادات العامة مرتبطة بتقديرات الكميات المتوقع تصديرها من النفط الخام فضلا عن تقديرات أسعار النفط العالمية المتوقعة وهي عوامل تتميز بالتقلبات تبعا للظروف الموضوعية المحيطة بالبلد، مما يوجب الحذر عند تقدير كل من النفقات العامة (

وخاصة النفقات التشغيلية الجارية) والإيرادات العامة ، إن الموارد المالية النفطية احتسبت على أساس تصدير(٢,٦) مليون برميل يوميا كمعدل وبسعر تصدير قدره ٨٥ دولارا للبرميل الواحد ، وهو سعر متحفظ لغرض تقليل الخطر من هبوط الأسعار غير المتوقع ،غير أن زيادة صادرات النفط من(١,٢) مليون برميل عام (٢٠١١) إلى(٢,٦) مليون برميل يوميا عام (٢٠١٢) ، ومعدل التصدير لعام (٢٠١٣) هو (٢,٩) مليون برميل يوميا وسعر مقدر ب(٩٠) دولاراً للبرميل الواحد ، وهذا بالضرورة يتطلب انجاز بناء المخازن وانابيب نقل النفط الخام الاستراتيجية (التي شرعت بها وزارة النفط) ، فضلا عن استحداث منافذ تصدير جديدة كخطوط النقل المزمع بناءها باتجاه سوريا ، للحد من توقف التصدير بسبب الأحوال الجوية والأعمال التخريبية وغيرها من المخاطر التي تهدد صادرات النفط العراقية .

(٢) تسهم الإيرادات غير النفطية بأقل من ٨% من إجمالي الإيرادات العامة ، وتعكس هيمنة الإيرادات النفطية على الإيرادات العامة وتدني مساهمة الأنشطة غير النفطية طبيعة الاختلال الكبير والمستديم الذي تعاني منه الموازنات العراقية منذ عدة عقود والتي تؤشر بدورها مدى هشاشة الاقتصاد العراقي وتبعيته المتزايدة لسلعة النفط ، إن المساهمة الضئيلة للإيرادات غير النفطية تتناقض مع السياسة المعلنة للحكومة الهادفة إلى تنويع الإيرادات ، ولتحقيق ذلك تقترح الموازنة تنفيذ قانون التعرفة الجمركية واستحداث ضرائب جديدة كضريبة الدخل للموظفين ،غير ان حجب الدعم عن مشاريع القطاع العام الصناعي ، يضع قيدا كبيرا امام التطور الاقتصادي في البلاد بالاتجاه الذي يؤدي الى تنويع مصادر الدخل لاسيما وان التطور الصناعي والزراعي اللذان يمثلان المفتاح لأي تطور لاحق في القطاعات الاقتصادية الأخرى .

(٣) تعكس الإيرادات الضريبية الزيادة المتوقعة في استحصال ضرائب الدخل من الشركات النفطية الأجنبية التي قدرت في عام ٢٠١٢ بحوالي ٣٠٠ مليار دينار فيما ارتفعت ضريبة دخل الشركات من ٢٥٠ مليار دينار عام ٢٠١١ إلى ٣٠٤ مليار دينار عام ٢٠١٢

(٤) تتسبب قوانين الضرائب المعقدة في العراق وعدم ملائمة أنظمة أداره الضريبة في نشوء مصاعب تحول دون تدبير الإيرادات الكافية لتمويل الخدمات المهمة التي تقدمها الحكومة دون حدوث عجز كبير في الموازنة العامة وما يترتب عليه من آثار على صعيد الاقتصاد الكلي .

ب ـ النفقات العامة

قدرت النفقات العامة لموازنة (٢٠١٢) ب(١٧٧,٠٩٥) ترليون دينار، اما موازنة (٢٠١٣) فقد قدرت النفقات العامة ب(١٣٨,٤٢٤) ترليون دينار وتستحوذ النفقات التشغيلية على (٦٨%) من إجمالي النفقات العامة في موازنة عام (٢٠١٢ ،٢٠١٣) وهي نسبة مرتفعة جدا والجدول رقم (٤) الذي يوضح تفاصيل الانفاق العام للموازنات العراقية للسنوات (٢٠١٢,٢٠١٣).

وعلى ضوء ما تقدم يمكن الاستنتاج إن الارتفاع الكبير في الإنفاق العام انصب على الإنفاق التشغيلي الجاري بشكل أساس وهو ما يشكل مؤشرا خطيرا في دولة نامية كالعراق التي تحتاج إلى موارد كبيرة وهائلة لإعادة اعماره في كل المجالات ابتداء من البنى التحتية بما فيها التعليم والصحة والإسكان والطرق إلى قطاعات النفط والصناعة والزراعة بالإضافة إلى توفير الحد الأدنى لمستويات معيشة تليق بإنسان في بلد متخم بالموارد. إن الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على هذه السياسة المالية التوسعية والتي احد تجلياتها معدلات التضخم المرتفعة في الاقتصاد العراقي تتناقض مع اهداف السياسة النقدية التقشفية التي تركز على مكافحة التضخم كهدف أساسي من خلال استقرار أسعار الصرف بدل أن تكونا متكاملتين ومتناغمتين في إطار سياسة اقتصادية واحدة بسبب غياب التنسيق بين وزارة المالية من جهة والبنك المركزي من جهة اخرى في هذا المجال .

جدول (٤) تفاصيل الانفاق العام في الموازنات العراقية (٢٠١٢ـ٢٠١٣)
ترليون دينار

التسلسل	النفقات العامة موازنة (٢٠١٢)	المبلغ	النفقات العامة موازنة (٢٠١٣)	% النسبة المئوية (٢٠١٣)
١	النفقات العامة	١١٧,٠٩٥	١٣٨,٤٢٤	/
٢	نفقات الامن والدفاع	١٧,١٦٩	١٩,٧٠٢	%١٤,٢
٣	التربية والتعليم	١١,٤٧٦	١٢,٧٨٢	%٩,٢
٤	الطاقة	٢٠,٤٦٠	٢٩,٤٥٦	%٢١,٣
٥	البيئة والصحة	٥,٧١٤	٦,٨٢٥	%٤,٩
٦	الخدمات الاجتماعية	١٥,٥٤٤	١٧,٧٠٨	%١٢,٨
٧	الماء والمجاري والصرف الصحي	٣,٨٦٩	٤,٢١٤	%٣
٨	النقل والاتصالات	١,١٣٣	١,٨٢٥	%١,٣
٩	القطاع الزراعي	٢,٤٠٨	٢,٦٨٤	%١,٩
١٠	القطاع الصناعي	١,٤٢٤	١,٧١٤	%١,٢٦
١١	التشييد والاسكان	١,١٤٢	١,٦٥٦	%١,٢
١٢	الثقافة والشباب	٢,٣١٩	٢,٣٢٧	%١,٧
١٣	الادارات العامة المركزية والمحلية	١٢,٤٦٣	١٧,٨٤٧	%٧,٢
١٤	الالتزامات الدولية والديون	٩,٣٦٨	١٠,٢٩٢	%٧,٤
١٥	اقليم كردستان	١٢,٦	١٤,٤٩٦	%١٠,٤

المصدر :الجدول من عمل الباحثين بناءً على بيانات ومنشورات وزارة المالية ووزارة التخطيط والجهاز المركزي للإحصاء .

تهيمن فقرة الأجور ورواتب الموظفين على ٤٠% من إجمالي النفقات التشغيلية ، وقد يبدو مبررا الارتفاع الكبير في اجور ورواتب الموظفين من وجهة نظر السلطة التنفيذية التي تسعى لتوفير فرص عمل للعاطلين ولذلك استحدثت الموازنة نحو (٥٨٩٠٨) درجة وظيفية كأحد الوسائل في معالجة مشكلة البطالة المتفاقمة في العراق غير ان ذلك من شأنه ان يؤدي الى تضخيم الادارة الحكومية اذ يعمل في الدولة العراقية (٨٠٩و٢) مليون شخص وهذا الرقم يفوق عدد العاملين في دولة متقدمة كالولايات المتحدة الامريكية التي لا يزيد عدد العاملين في الادارة الحكومية فيها عن ٧٥٠و٢مليون شخص (بضمنها العاملين في القوات المسلحة) علما ان عدد سكان الولايات المتحدة الامريكية عشرة اضعاف سكان العراق.

ارتفاع نفقات الأمن والدفاع التي باتت تشكل نحو (١٤,٥%ـ١٤,٢%) من إجمالي الإنفاق العام و(٢١%) من الإنفاق التشغيلي في موازنة عام (٢٠١٢ ،٢٠١٣) على التوالي اذ تم تخصيص حوالي (١٧)ترليون دينار بزيادة مقدارها(٣) ترليون دينار عن عام موازنة عام (٢٠١٠) وهو يعني إن المؤسسات الأمنية مازالت تحتل جزءا كبيرا من الموازنة العراقية ، غير أن هذا الارتفاع في نفقات الأمن والدفاع قد يبدو مبررا بعد انسحاب الجيش الأمريكي من العراق والحاجة إلى تجهيز المؤسسات الأمنية لأغراض الأمن والدفاع الخارجي وتعزيز القدرات الدفاعية

وتعد نسبة النفقات التشغيلية منخفضة نسبيا في قطاع الزراعة بالمقارنة مع النسبة العامة في الموازنة الاتحادية إذ لا تتجاوز(٤٢%) وهو مؤشر جيد باتجاه تفعيل وتطوير القطاع الزراعي في العراق .وتبلغ النفقات التشغيلية للرئاسات الثلاث أكثر من (٧٤٥,٧) ترليون دينار تشكل نحو (١٠%) من إجمالي النفقات التشغيلية في موازنة عام(٢٠١٢) ، والرقم مقارب لذلك في موازنة (٢٠١٣) وهو رقم كبير من الممكن توجيه الفائض منه نحو الإنفاق الاستثماري .

ج ـ النفقات الاستثمارية

ارتفعت النفقات الاستثمارية من (٧١٥و٣٠) ترليون دينار في موازنة عام(٢٠١١) الى (١٧٨و٣٧) ترليون دينار في موازنة عام ٢٠١٢ ، والى (٥٥,١٠٨) في موازنة (٢٠١٣) وبنسبة ٨و٣١%من احمالي النفقات العامة وهو

اتجاه منسجم مع حاجة الاقتصاد للاستثمارات في البنى التحتية وفي إعادة الهيكلة ومتطلبات التنمية البشرية.

١ـ أمام المهام الكبيرة المتعددة للتنمية الاقتصادية كان بالإمكان أن تزداد التخصيصات الاستثمارية بمقادير ونسب اكبر فيما لو تم تخفيض تخصيصات النفقات التشغيلية الجارية ،إن احد أهم الآثار المباشرة لانخفاض الأهمية النسبية للإنفاق الاستثماري تعرض الاقتصاد إلى الضغوط التضخمية بتأثيراتها السلبية المعروفة على مستويات المعيشة

٢ـ وجود خلل كبير في توزيع التخصيصات الاستثمارية بين القطاعات الاقتصادية، فمثلا كانت حصة الزراعة والموارد المائية أكثر من (٢) ترليون دينار وبنسبة(٤,٥%)من اجمالي التخصيصات الاستثمارية في موازنة عام(٢٠١٢) و(٢,٦) ترليون في موازنة (٢٠١٣) في حين أن الصناعة والمعادن لم تزد حصتها عن (٥٦٠) مليار دينار وبنسبة (٥,١%) من اجمالي الانفاق الاستثماري في موازنة عام(٢٠١٢) .

٣ ـ إن هذا الشكل من التوزيع للتخصيصات الاستثمارية جاء منسجما مع السياسات والتوجهات الجديدة التي حكمت جميع موازنات بعد (٢٠٠٣) اذ يلاحظ التكرار الروتيني للنسب المخصصة لكل قطاع من الاقطاعات الاقتصادية ،وتحجيم دور الدولة في النشاط الاقتصادي والاعتماد على القطاع الخاص بشكل أساس في تحقيق التنمية والتطور تحت تأثير الالتزامات الدولية المتمثلة باتفاقية صندوق النقد الدولي ووثيقة العهد الدولي إلا أن الحكومة العراقية لم تصمم وتنفذ السياسات الخاصة بتعزيز أهمية ومكانة القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي .

٤ـ استأثر قطاع النفط على جزء مهم من الإنفاق الاستثماري في موازنة عام (٢٠١٢) اذ بلغ (١٢) ترليون دينار وبنسبة(٣٢%) من إجمالي الإنفاق الاستثماري في الموازنة العامة بالمقارنة مع (٧) ترليون دينار في موازنة عام (٢٠١١) ويكاد يكون الرقم مقارب في موازنة (٢٠١٣) (**شبكة المعلومات ،الموازنات العراقية**) وتستهدف هذه الزيادة رفع مستوى إنتاج وتصدير النفط الخام .

٥ـ ارتفاع التخصيصات الاستثمارية لمشاريع قطاع الكهرباء في موازنة عام(٢٠١٢) والتي بلغت أكثر من (٦) ترليون دينار تشكل أكثر من(١٦%) من إجمالي الإنفاق الاستثماري للموازنة العامة بالمقارنة مع اقل من (٤) ترليون دينار كانت مخصصة

في موازنة عام(٢٠١١) ترليون دينار ، وهو يعكس الاهتمام الجاد من الحكومة في معالجة مشكلة الانقطاع المستمر في الطاقة الكهربائية

٦ـ وبلغت الموازنة الاستثمارية لوزارة النقل حوالي (٦٧٢) مليار دينار وبنسبة(٧٤%) من أصل إجمالي موازنة الوزارة البالغة(٩٠٦) مليار دينار ، ويبدو أن هذا الارتفاع الكبير مرتبط بالبدء في تنفيذ ميناء الفاو الكبير والذي سيسهم بشكل فعال في حالة تنفيذه في تنويع الموارد المالية والاقتصادية في العراق ،وبناء المطارات وشراء طائرات لزيادة الاسطول الجوي .

دـ العجز في الموازنة

اصبح العجز صفة ملازمة للموازنات العراقية منذ عام (٢٠٠٣) الى الوقت الحاضر ،وكان بالإمكان وضع تقديرات قريبة للواقع عن التوقعات في أسعار النفط لأننا نعرف ان الموازنة العراقية مصممة على الموارد المالية الريعية ،وهناك اساليب كثيرة لتوسيع القاعدة المالية والتي تم التطرق اليها سابقا.

وإن مصدر الخطورة الحقيقية، كقاعدة عامة، يتأتى من الربط الوثيق بين نمو عجز الموازنة ونمو المديونية الداخلية والخارجية ، وهذا الأمر قد يدخل الاقتصاد والموازنات اللاحقة في حلقة مفرغة ذات آثار مدمرة للاقتصاد، ويتضح ذلك بشكل جلي في موازنة عام (٢٠١٢ ـ ٢٠١٣) التي تؤكد بان العجز في السنوات السابقة كان عجزا تخطيطيا تم تغطيته من فوائض الموازنات السابقة وان العجز في موازنة عام (٢٠١٢) هو عجز حقيقي يفرض على العراق يتم تغطيته من الاقتراض من صندوق النقد الدولي بمقدر(٤.٥) مليار دولار ومن البنك الدولي ب(٢) مليار دولار خلال عام (٢٠١٢) وباستخدام حقوق السحب الخاصة والاقتراض الداخلي بموجب حوالات الخزينة .

٤ـ بعض الاجراءات المهمة في السياسة المالية

في هذا المطلب سنتناول بعض المواضع المتعلقة بحياة المواطن العراقي الاقتصادية وعلى الشكل الاتي :.

ا. الفقر والإعانات

من الممكن الاعتماد في هذا المضمار على مقارنة نتائج مسح ميزانية الأسر عام (١٩٩٣) مع مثيلاتها عام(١٩٨٨) اذ تكشف تحولا في نسبة الأسر في كل الفئات الدخلية الثلاث ، اذ انخفضت نسبتها من (٧.٩%)إلى(٦.٣%)، هذا التحول في التوزيع النسبي للأسر من فئة الدخل المتوسط وفوق المتوسط إلى فئة الدخل دون المتوسط يعني أن هذه الفئة باتت تمثل(٦٢.٧%) من مجموع الأسر قياسا إلى(٥٦%) لعام (١٩٨٨)، فقد انخفض دخل الأسر ذات الدخل المتوسط (بأسعار عام ١٩٨٨) من (٤١٨) دينار شهريا عام (١٩٨٨)إلى (١٤٥) دينار عام (١٩٩٣)، أي أصبح ما يقارب الثلث، أما الأسر ذات الدخل دون المتوسط فقد كان الانخفاض شديدا حيث أصبح حوالي (٧٤) دينارا عام (١٩٩٣) وهو ما يعادل(٢٢%) عما كان عليه عام(١٩٨٨)، ومن المؤكد تفاقم الأوضاع بعد عام (١٩٩٣)، والأزمة الاقتصادية التي أجبرت الحكومة على تخفيض حجم الحصة التموينية الموزعة باستخدام نظام البطاقة التموينية، وتصاعد مستويات التضخم.

وطبقا لبعض المسوحات الأحدث التي أجراها الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات التابع لوزارة التخطيط، فقد بلغ متوسط حجم الأسرة (٦.٨) أفراد، فيما بلغ متوسط إنفاق الفرد الشهري على السلع والخدمات الاستهلاكية(٥٢٢١٣) ديناراً، وهو ما يشير إلى إن نسبة الفقر المطلق تبلغ (٤٠%) مقارنة بالمتوسط العام لخط الفقر المطلق الذي بلغ (٤٦٤٩٦) ديناراً شهرياً(**وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء،٢٠٠٥**)

وطبقاً لنتائج الدراسة الموسومة (خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق)، فإن(٣١ %) من الأسر و(٣٤ %) من الأفراد يعانون من الحرمان، كما أكدت الدراسة الاتجاهات العامة التي سلكها الفقر في الماضي حيث ينتشر الفقر في محافظات الجنوب: السماوة، بابل، القادسية، ذي قار، ديالى، كربلاء، واسط، النجف، وميسان.

وكان للفقر في العراق جملة من المقدمات من اهمها الاتي :.

ا ـ الحروب الداخلية والخارجية (حرب الشمال، الحرب العراقية – الإيرانية (١٩٨٠–١٩٨٨)، حرب الخليج ١٩٩١، حرب الخليج الثانية ٢٠٠٣)؛ فقد أدت حرب السنوات الثمان إلى تدهور في أوضاع السكان وبخاصة في المناطق الحدودية في الوسط والجنوب، وقلبت تلك السنوات المجتمع العراقي والأسس التي بنيت عليها

الدولة والاقتصاد رأسا على عقب، وعُسكرة المجتمع بصورة مكثفة، وأصبح الفقر والحاجة المتزايدة السمتين الأساسيتين للعوائل والأفراد العراقيين.

ب ـ الحصار الاقتصادي (١٩٩٠-٢٠٠٣)؛ فبعد عام(١٩٩٠) تدهورت وتراجعت فاعلية مؤسسات الدولة وتعرضت للاهتزاز والضعف، فقد شحت موارد الدولة على الإنفاق الاجتماعي والخدمات، وتحديدا في موضوع الغذاء والدواء، واتسعت دائرة الفقر وتدهورت البيئة الاجتماعية، وتفشت أجواء عدم الأمان والاستقرار على المستويين الفردي والعام، فاقمت حقبة الحصار من حالة الخلل في توزيع الدخل القومي، ووسعت الفروق الدخلية بين مجموعات السكان، وازدادت الفجوة اتساعا بين الفقراء والأغنياء، إذ يتلقى أفقر (٢٠ %) من الأسر أقل من (٧%) من إجمالي دخل الأسرة العراقية، في حين يتلقى أغنى(٢٠%)ما نسبته (٤٤%) من الدخل، أو (٦) أضعاف ما تتلقاه الأسر الفقيرة.

ج ـ طبيعة النظام السياسي ونمط تعامله مع مجتمعه وسوء تصرفه بموارد المجتمع الاقتصادية، وفي كل تلك الظروف كان النظام السياسي يركز أكثر على حماية نفسه واتخاذ المزيد من إجراءات الوقاية، وأفضت تلك الأجواء إلى تحول أفراد المجتمع إلى ما يشبه نزلاء المعسكرات الذين يتقدمون يوميا أو أسبوعيا أو شهريا لطلب الغذاء والدواء، وهم محرومون من أي حقوق مدنية(**علي حنتوش،٢٠٠٠،ص٢٠٦**)

واما تقدم الاعانات وبكل اشكالها الاقتصادية والاجتماعية ستلعب حتما كعامل محوريا في تخفف الاعباء التي تقع على كاهل المواطن العراقي ، في مسح أجراه الجهاز المركزي للإحصاء عن الفقر في(٢٠٠٧)، تبين النتائج أن الفقراء يمثلون حوالي (٢٣%)من مجموع السكان في العراق (أي الذين يقعون تحت خط الفقر) وإن عدد من يتلقون دخلا" من الدولة الآن بشكل رواتب أو إعانات اجتماعية قد يشمل معظم العوائل العراقية كما ان تخصيصات الرواتب والإعانات الاجتماعية في موازنتي(٢٠١١ ـ٢٠١٢) بلغت (٤١.٥ و٤٨.٨) ترليون دينار على التوالي وحتى مع وجود درجة ملموسة من التفاوت في الرواتب العامة والإعانات وانتشار الفساد فإن معدل الدخل من هذه التخصيصات (بما فيها الحصة التموينية على تقلبها) قادر على إشباع قدر كبير من الحد الأدنى المطلوب من السعرات الحرارية الغذائية لمعظم الأفراد، وهذا الحد الأدنى هو أساس تقدير خط الفقر الذي بنيت على اساسة نسبة السكان تحت خط الفقر في ٢٠٠٧(**وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،٢٠٠٩،ص١١**) وعلى كل حال، تبين بيانات الفقر للمسح المذكور أن مناطق العراق تختلف من حيث نسبة السكان تحت خط الفقر، ففي المحافظات الثلاث

الكردية التي كانت تتسم بدرجة كبيرة من الأمن مقارنة بباقي أنحاء العراق في (٢٠٠٧) تراوحت نسبة السكان تحت خط الفقر من (٣%) في اربيل والسليمانية إلى (٩%) في دهوك ، ولكن في بغداد العاصمة بلغت النسبة (١٩%) لتقفز إلى (٤٠-٤١%) في صلاح الدين وبابل و(٤٩%) في المثنى (**علي ميرزا ،شبكة المعلومات**)، وفي حديث لمعالي وزير التخطيط العراقي ،اذ يقسم الفقر في العراق الى طبقتين الاولى الفقر الشديد(المدقع) والذي يشمل قرابة (١٧%) من المجتمع العراقي والذين لا يتجاوز دخلهم الشهري عن(٤٤) الف دينار اي بمعدل (١,٤٥)الف دينار يوميا ،اما الطبقة الثانية وهم افقراء الاعتياديون والذين تبلغ نسبتهم مقاربة للمجموعة الاولى ولكن دخلهم اليومي يصل الى (٥)الف دينار (**علي شكري ،مقابلة تليفزونية،٢٠١٣**)

ب ـ البطالة

هناك علاقة واضحة ومؤكدة بين البطالة والفقر، ذلك إن الأسباب الهيكلية للبطالة في البلد تكمن في نمط النمو الاقتصادي المتركز حول استغلال النفط، حيث يوفر النفط أكثر من (٩٠%) من الإيرادات العامة، وأكثر من(٧٠%)من الناتج المحلي الإجمالي، إلا انه لا يشغل سوى(١%)من القوة العاملة، فالاقتصاد العراقي يقدم صورة متطرفة للكيفية التي أدت فيها عائدات النفط في زيادة تخلف بينية القطاعات الاقتصادية الأخرى وخاصة الصناعة والزراعة والتجارة الداخلية وفي تشويه هيكل التجارة الخارجية، وان خصائص قوة العمل التي ترتفع ضمنها نسبة الشباب في وقت تفتقر إلى التدريب اللازم لتلبية احتياجات سوق العمل، الذي يعاني من الاعتماد شبه التام على القطاع العام في خلق فرص عمل جديدة. آثار الحرب وفقدان الأمن، وتوقف عمل الاقتصاد، وتدهور النشاط الخاص، إن التدمير الهائل الذي أصاب الاقتصاد بفعل الحروب وسنوات الحصار العجاف، وتوقف عمليات الإنتاج، والتدهور الأمني أدى إلى توقف شبه كامل للإنتاج القومي، كلها أثرت سلبا على نشاط الأعمال في اقتصاد استمرت الفرص والمبادرات الخاصة تضيق وتتقلص فيه باستمرار.

منذ عام (٢٠٠٣) أجريت أربعة مسوحات للبطالة أشارت إلى انخفاض معدل البطالة العام في البلد من حوالي (٢٨%) عام (٢٠٠٣)إلى (١٧.٥%) عام(٢٠٠٦)، ولتحافظ هذه النسبة على مستوياتها طيلة السنوات اللاحقة الى عام (٢٠١٢) على الرغم من الدرجات الوظيفية التي تخصص في كل الموازنات لكنها تبقى محكومة بتزايد اعداد الخريجين والطالبين للعمل من جهة ومن جهة اخرى

التضخم في الاجهزة الادارية للدولة ، وان الدرجات الوظيفية ماهي الا حال من حالات الارضاء للراي العام ،لكن هذه الأرقام تخفي تباينات مرعبة بين المناطق الحضرية والريفية وبين المحافظات، تبعا لمدى تأثر هذه المنطقة أو تلك بمفاعيل توليد البطالة، وطبيعة اقتصادها، لكن تبقى تلك الفروقات وعدم المساواة بين المناطق أكثر خطورة من انعدام المساواة بين الطبقات الاجتماعية في مجتمع يمر بمرحلة انتقالية يؤشر التحول العميق في البنى والمؤسسات والقيم **(وزارة العمل** ،٢٠٠٤).

ج ـ الموازنة والتضخم

لقد كان التضخم في السنوات التي سبقت عام (٢٠٠٨) دالة للحالة الأمنية وما رافقها من شح في العرض السلعي خاصة في الوقود والمنتجات النفطية، هذا بالإضافة للتضخم المستورد وبالذات تضخم أسعار الأغذية، فمنذ عام(٢٠٠٣) لعبت أسعار الوقود دورا" أساسيا" في تصعيد التضخم حتى عام (٢٠٠٧)(الشح الشديد في الوقود) ومن ثم في تخفيضه بعد ذلك، حينما تحسنت الحالة الأمنية واتخذت إجراءات لتغيير أسعار الوقود وإجراءات في زيادة عرضه **(علي ميرزا ،شبكة المعلومات الدولية** ،٢٠١٢) لكن معدلات التضخم ظلت متباينة على طول العقد الاول من الالفية الثالثة ،اذ بلغ معدل التضخم حوالي ٣٥.٩% سنويا" خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٧) ، ولقد أتسمت الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٢) بتضخم معتدل لم يلعب فيها ضغط الطلب دورا" كبيرا" في دفع الأسعار إلى الأعلى، ولعل أهم مؤشرات تغير درجة ضغط الطلب، خاصة الاستثماري، تتمثل في حجم تغير أسعار الخدمات كالنقل والمواصلات والإيجار والخدمات الأخرى ،لينخفض حتى يصل إلى تضخم سالب (انخفاض في معدل الأسعار) مقداره (-٢.٨%) في (٢٠٠٩) ثم يرتفع باعتدال إلى(٢,٢) في (٢٠١٠) وإلى (٥.٥%) في (٢٠١١) ويبين الجدول (٥) تطور التضخم (كما هو مقاس بالتغير النسبي لأسعار المستهلك) منذ(٢٠٠٣) .

جدول (٥) معدلات التضخم في العراق (٢٠٠٣-٢٠١٣)

السنة	٢٠٠٣-٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
معدل لتظخم	٣٥,٩	٢,٧	٢,٨	٢,٢	٥,٥	٥	٧,٥

المصدر: محتسب من الأرقام القياسية لأسعار المستهلك، الجهاز المركزي للإحصاء. معدل التضخم السنوي المركب للمدة ٢٠٠٣-٢٠٠٧ محتسب بين ٢٠٠٢ و٢٠٠٧.

ملاحظة: قبل عام ٢٠١٠ المقارنات بين ارقام قياسية بأساس ١٩٩٣. ومنذ ٢٠١٠ المقارنة بأساس ٢٠٠٧. مع العلم أن الجهاز المركزي للإحصاء يوفر أرقام ٢٠٠٩ بالأساسين، اما الارقام لسنوات ٢٠١١-٢٠١٣) تم تحصيلها من شبكة المعلومات

الاستنتاجات والتوصيات

اولا :.الاستنتاجات

ان السياسة الاقتصادية وبالتحديد السياسة المالية لدولة العراق منذ بداية الحكم الوطني الملكي عام (١٩٢١) مرورا بالحكم الجمهوري وفترات عدم الاستقرار والحروب والحصار الاقتصادي ومن ثم مرحلة التغيير بعد عام(٢٠٠٣) لم تتبع او تنهج سلوكا واضحا يستطيع المتتبع ان يلمس ثمرات هذه السياسات بوضوح تام ،لان التأرجح في السياسة الاقتصادية بين التوجه الليبرالي الكنزي وبين التخطيط المركزي تارة اخرى جعل من الباحثين يحاولان ايجاد مخرج لتقييم هده السياسة بالطرق الوصفية والتحليلية ، من هذا المنطلق تبرز هناك ثمة بعض الاستنتاجات من اهمها الاتي :.

١- ان الاقتصاد الريعي(النفطي) يوفر أكثر من (٩٠%) من الإيرادات العامة، وأكثر من(٧٠%)من الناتج المحلي الإجمالي، إلا انه لا يشغل سوى(١%)من القوة العاملة، فالاقتصاد العراقي يعاني من زيادة تخلف القطاعات الاقتصادية الأخرى ،وحتى ان التخصيصات المالية لهذا القطاع في معظم الموازنات تكاد تكون الاقل بين القطاعات الاخرى .

٢- حل المشكلات الاقتصادية في العراق لا يكون باتباع وصايا وخطاب النوايا لصندوق النقد الدولي وغيره من المنظمات بشكل كامل، وانما يراعى في تنفيذها ضروف البلد ، لأنها تزيد من مشاكل تلك الدول وبخاصة الفقر وعدم العدالة في توزيع الدخل والذي يعد نتيجة لعمليات الاصلاح ، وانما اتباع سياسة اصلاح تنموية نابعة من الاستقلال والاعتماد على النفس ومواجهة المشكلات الرئيسة للفقر والتخلف ، ولا ضير من الاستعانة بالأخرين مع مراعاة الحالة الاقتصادية السائدة في الدولة .

٣ـ ان الحكومات المتعاقبة على العراق قد ربطت توجهاتها الفكرية وميولها بالسياسة المالية والتي زادت من تركيزها على الاقتصاد الريعي (قطاع النفط) لأنه القطاع المضمون والمجرب وذو العائد السريع .

٤ـان حالة عدم الاستقرار السياسي في العراق حرمته من عملية التنمية الاقتصادية ،وخلقت حالة من حالات الفشل في السياسة الاقتصادية والمالية في انفاق الموارد المخصصة للتنمية وبرامج الاعمار .

٥ـ ان هيمنة القطاع العام في التجربة العراقية السابقة والتخطيط المركزي ،قد اثبتت فشلها في صنع القرارات الاقتصادية وأن التجربة الحالية على الرغم من مرور عقد من الزمن عليها لازالت وكأنها في مراحلها الاولى والتي تعذر عليها خلق الجو الملائم لتحقيق فرص النجاح وذلك بسبب انتشار مظاهر الفساد الاداري وعدم الشعور بالمسؤولية وغيرها.

ثانيا: <u>التوصيات</u>

١ـ يتطلب الأمر أن تتوجه السياسة المالية نحو العناصر الاكثر تحفيزا للنمو الاقتصادي من خلال عناصر الإيرادات والنفقات والموازنة وفق اليات منسجمة مع السياسة النقدية .

٢ـ ينبغي ان يكون الهدف المحوري للسياسة المالية في ظل التغيرات الجديدة هو زيادة الاستثمارات وتفعيل دور القطاع الخاص لتحقيق التنمية الاقتصادية وضمان العدالة في توزيع الدخل القومي .

٣ـ ينبغي ان تتوجه الحكومة على اعتماد استراتيجية طويلة الامد لتقليل مساهمة الايرادات النفطية في الموازنات العامة والناتج الاجمالي المحلي على وفق ما كانت علية في بداية العشرينات والثلاثينات من القرن الماضي اذ كانت نسبة مساهمة الايرادات النفطية في الموازنة العامة لا تتجاوز ال (٢٠%) .

٤ـ الاهتمام ببرامج التنمية البشرية وبرامج الاعمار والتأهيل وتوسيع المهارات وتطور القدرات وتحسين الانتاج والانتاجية بإدخال التكنولوجيا الحديثة ذات المواصفات العالية والعالمية.

٥ـ ضرورة الاهتمام الجدي في تحفيز المدخرات من خلال تطوير النظام المالي والمصرفي المتخلف .

ABSTRACT

Economic policy, especially fiscal policy are occupying exceptional importance, in the current circumstances , where are the Revenues of oil center of gravity in the movements each of the budget, internal and external, and leave it from the shocks of external display negative or positive. The relationship between the financial policy and economic development is considered to be one of the most interested subjects. This issue takes however various dimensions due to the models of studies adopted, After that increased government intervention in economic activity, , and the consequent prevalence of the manifestations of backwardness of the misuse of oil revenues of production and productivity in various economic activities on the major contributors to the GDP, and falling the role of the commodity sectors, and distortions in the distribution of income and wealth that resulted from poor coordination The research Divided In to three part ,the first part dealt with fiscal policy in developed country and development country ,the second dealt with tools of fiscal policy ,and the final part dealt with the history of fiscal policy of Iraq ,the research follow with conclusions and recommendations

المصادر :

اولا ـ المصادر العربية

- احمد عبده ،مبادئ المالية العامة ،القاهرة ،دار المعارف،١٩٧١
- اميرة البسيوني ،بعض سياسات التضخم والاجور، بحوث ووثائق ،المؤتمر العلمي السادس ،القاهرة ،١٩٧
- اوفر اوزلو ،تنمية واعادة اعمار الاقتصاد العراقي ،مركز الابحاث،٢٠٠٦،ر الخدمات. وكلا الأمرين لازال معتدلا" نسبيا".
- بيير جالة ،نهب العالم الثالث ،ترجمة ابو شقراء واديب النجمي ،مطبعة وزارة الثقافة ،دمشق،١٩٧٩
- توماس سنتس ،الاقتصاد السياسي للتخلف ،ترجمة فالح عبد الجبار ،منشورات الطريق الجديد ،مطبعة الاديب ،بغداد،١٩٧٦
- . الجهاز المركزي للإحصاء ،المسح الاقتصادي والاجتماعي ،٢٠٠٧
- الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات ،ملامح الفقر في بغداد ٢٠٠٩،
- خزعل البيرماني ، الدخل القومي والاستخدام ،ط١ ،مطبعة سلمان الاعظمي ،بغداد ،١٩٨٦
- دولار علي واخرون ،دراسات في المالية العامة ،دار المعارف ،القارة ،١٩٥٦
- . رفعت المحجوب ،اعادة توزيع الدخل القومي عن طريق السياسة المالية ،دار النهضة، القاهرة ،١٩٦٤
- رضا القريشي ،محاضرات في المالية العامة القيت على طلبة الماجستير /الجامعة المستنصرية ٢٠٠٤
- رفعت المحجوب ،المالية العامة ،القاهرة ،١٩٨٣

- رمزي زكي ،الاقتصاد السياسي والبطالة ،عالم المعرفة ،الكويت ،مطابع الرسالة ،العدد٢٢ ، ١٩٩٧
- سيمون كورنتيس ،النمو الاقتصادي الحديث ،منشورات دار الافاق الجديدة ،بيروت ،بدون سنة طبع.
- سالم النجفي ،التنمية الاقتصادية في العراق (الحاضروالمستقبل) ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،٢٠٠٤
- سلمان مجدي ،علاج التضخم والركود الاقتصادي في الاسلام ،القاهرة ،دار غريب للطباعة والنشر ،٢٠٠٢
- سعد على العبيدي ،اقتصاديات المالية العامة ،ط١ ،دار دجلة ،عمان ،٢٠١١
- سلام سميسم ، وثيقة الكترونية ،شبكة المعلومات ،السياسة المالية والفقر .
- عادل احمد حشيش ،اساسيات المالية العامة ،دار النهضة ،بيروت ،١٩٩٢
- عادل الهندي ،احمد الجوراني ،مبادئ الاقتصاد التحليلي ،عمان ،١٩٩٢
- عامر عبود الدوري ،دور الضرائب في التنمية الاقتصادية في بلدان مجلس التعاون ،اطروحة دكتورا ،جامعة بغداد ،١٩٩٢

عبد المنعم فوزي ،السياسة المالية في النظام الاشتراكي ،دار الكتاب العربي ،القاهرة،١٩٦٧

- عبد المنعم فوزي ،مذكرات في المالية العامة ،مؤسسة المطبوعات الحديثة ،القاهرة ،١٩٦١
- عبد المنعم السيد علي ،الاقتصاد العراقي الى اين ،مجلة المستقبل العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت، العدد٢٢٨ ،١٩٩٨

- عبد المنعم السيد علي ،دور الدولة المتغير في التنمية العراق والسعودية ،مجلة بحوث اقتصادية عربية ،القاهرة ،العدد ٥، ١٩٩٦
- عباس النصراوي ،الاقتصاد العراقي ،النفط والتنمية ،دار الكنوز ،بيروت ١٩٩٥،
- عبد الحميد عبد المطلب ،محمد العدل عجز الموازنة العامة والعملية التضخمية في مصر ،بحوث ندوة اليات التضخم ،١٩٩٠/٣/٥،القاهرة ،مركز البحوث الاقتصادية والمالية .
- عبد الحميد عبد المطلب ،السياسة الاقتصادية على المستوى القومي ،مجموعة النيل ،القاهرة ،٢٠٠٣
- عبد الرضا عبد الصاحب ،المالية العامة ،مطبعة جامعة ديالى ،ديالى ٢٠٠٢،
- علام سعد طه ،دراسات في التنمية الاقتصادية، القاهرة ،دار طيبة للنشر،٢٠٠٣
- علي حنوش، العراق: مشكلات الحاضر وخيارات المستقبل (دراسة تحليلية عن مستويات تلوث البيئة الطبيعية والبيئة الاجتماعية)، دار الكنوز الأدبية، بيروت، ٢٠٠٠، ص ٢٠٦
- علي ميرزا ملاحظات على التخطيط في العراق الهيكل المؤسسي ،دراسات اقتصادية ،بيت الحكمة ، بغداد ،العدد٢٠١١،٢٥
- عناية غازي ،التضخم المالي ، مؤسسة الكتاب الجامعة ،الاسكندرية ،١٩٨٥
- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، نتائج المسح السريع لميزانية الأسرة المنفذ عام ٢٠٠٥

- محمد مبارك ،السياسات المالية والنقدية الخطط التنمية الاقتصادية ،الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة ،بدون تاريخ،
- محمد علي المعموري ،سلسلة ندوات ،مكتب الاستثمارات ،الاقتصاد العراقي الواقع والطموح ،كلية الادارة والاقتصاد ،٢٠٠٥
- محمد مبارك ،السياسة المالية ،دار النهضة، القاهرة ،بدون تاريخ
- محمد ازهر السماك ،هذا هو قانون رقم ١٩٨٠،مجموعة محاضرات القيت على طلبة البكالوريوس كلية الادارة والاقتصاد /جامعة الموصل ،١٩٧٥
- منيس اسعد عبد الملك ،ميزانية الدولة والسياسة المالية ، المكتبة الأنجلو المصرية ،القاهرة ،بدون سنة طبع
- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، تقرير حول نتائج مسح التشغيل والبطالة لسنة ٢٠٠٣، ٢٠٠٤كانون
- وزيرة المالية ،دائرة الموازنة ،سنوات متعددة
- طارق الحاج ،المالة العامة ،دار الصفا النشر والتوزيع ،عمان ،١٩٩٩
- نايف الشيول ،التضخم في الاقتصاد الاردني ،دراسة تحليلة اسبابه وعلاجه ،جامعة عين شمس ،كلية التجارة ،رسالة جامعية ،١٩٨١
- نبيل جعفر ، السياسة المالية ودورها في معالجة التضخم ، ،شبكة المعلومات الدولية
- نبيل الروبي ،نظرية التضخم ،ط٢ ،الاسكندرية ،مؤسسة الثقافة العربية ،٢٠٠١
- يسرى مهدي ،اثر الضرائب على مستوى الاسعار ،محاضرات القيت على طلبة الدكتوراه جامعة بغداد ،١٩٩٩

ثانياً: المصادر الاجنبية

References

- Hicks ,public Finance ,2nd Edition ,Cambridge ,Tames Nisber Co .1964

- H.J .Hicks ,Economic Growth and Development ,Oxford Economic ,1960

- Mentek ,S,Ahiu Walia ,Income Inequality some Dimension In Redistribution ,Oxford Univ,1974

- Humen Development Report ,Undp,2010

- Ali Merza ,Oil Revenues ,Public Expenditures and save International Journal Contemporary Iraq Studies,2011

- IMF ,Country Report No 11/75 March 2011

- Sabri Zire Alsaadi ,Oil power and adversity In Iraqs Experience case History of the middle East ,9D,2007

- Musgrave ,Richard ,Principle of Budget ,Washington ,DC ,1967

- G.L .Bach, Making Montary an Fiscal Policy Brooking ,Inst ,Washington ,DC,1971

- R.Guell , Issues In Economics Today ,3rd ,MC Graw , NY ,2007

- Philip Arestis ,Fiscal Policy Matters ,http:/ 129 MKB/Malcolm,2011/

- Baumol and Blinder ,Economics ,7th ed ,the Dryden press ,Harcout Brace College publishers ,1998

- Parkin Powel ,M,Economics ,3th Ed Addison wesly printine 1997

- Hans Deter .1999 ,http://www people.fas .harverd.